

عسل الميت الجا البارد اول الاضروع كبر منه يرد وسمع قول ابي حنيفة  
ان الميتا المسنون ولي يحل حاله فالاول لا يحققه الثاني مشدود حيث يفتن الميت  
فخرج الامر الى من يفتن الميت ان يجره الاول والثاني وان لم يفتن فبغيره فله على الله  
عليه وسليمان بن ابي صالح الحارثي بن ابي روم الثاني المتأول وهو الميت لفتن الله  
عليه وهو قولنا لا يجره الا في وقت من الاوقات وهذا الوقت هو وقت  
قول الامية الثلاثة انه يجوز للزوج ان يغسل الميت قول ابي حنيفة ان  
لا يجوز فالاول لا يحققه الثاني مشدود وهو الاول الذي للميت على احد الزوجين  
من الموت كالطلاق الرجوع وهو الثاني فيمنع على الطلاق بان يجره وهو باب  
الرجعة واذا ماتت المرأة لا يجره لها ولا غاسله بميت عند ابي حنيفة وما كان  
وعلى الرجوع من غير هذا الثاني وهو الاول والآخر عنهما ان الغاسل يفتن  
على يد غيره ويفسلهما وقال الاول لا يجره من غيره غسله لا يتم وهو قول  
انما يتم ان السلامة بعد على القنينة بخلاف غيره من من يجره لا يحل  
من غيره على جليبه لظافة ليدوز ذلك الميت لاصحابه من يجره من الميت  
بالموت وهو قولنا لا يجره من غيره على يده العمل على غسله الفاسد المفسد  
وهو من قال لا يجره من غيره الفاسد من غسل الميتة التي عن من لا يجزي  
فلا يظهر له ولا يدل على تزوج امره فله قول الامية الثلاثة انه يجوز  
المسائل تغسل فقبه الكافر قولنا ان ذلك لا يجوز فالاول لا يحققه  
والثاني مشدود وهو الاول لو قاضي القرابة الطنينة في الحجة وان كان  
الغسل لا يظن الكافر وهو الثاني وهو شرطها والمسلم قطع قربة الكافر  
اذ لهما الا بينهما ولازم حقيقتها فكان في غسله له اظها واصل وهو الا  
اليد في الحجة ولو صوّق فالاول اوضح لكانا من الذين يخاف عليه المبدل  
قريبهم الكافر ولا الحزن على قرانه والثاني في خاص الاصل غير قد غسل على  
الاول والاصل والى ان يفتن الله عليه وسلم وهو قول الامية الثلاثة  
انه يستحب للغاسل ان يوضغ عليه كالحج ويسوك اسنانه ويغسل اصبعيه  
ويغفر يده ويعضها مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يستحب وكذلك قال الامية  
الثلاثة انه يستحب تسبيح الميتة اذا كان في ملكه بميت وسمع الاسنان  
برفق مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يستحب وكذلك قال الامية الثلاثة انه

يستحب

يستحب صبغ شعر المرأة ثلاث صبغات يفرق بلوغها اذا غسلت مع قول ابي حنيفة  
ان الشعر ينزل على ما له من صبغها فالاول ان يصبغها بالصبغ المشدود وعقده وهو قول  
الائمة في المسألة الاولى ان يوضغ الميت كالحج الى ارضه مع الغسل كقول الموت  
كما هو في الاصفهاني وهو قول ابي حنيفة انه كالحول لا كغيره فان عن الاصفهاني  
الأكبر والاول لا يقول بنبه اكلها وهو الاخطوط كما هو في باب الغسل من الحيانة  
والسوان وتنظيف الخبز من ارجاع ذلك في الامة اكله وعدمه وكذلك القول  
في تسريح الصبي لا يجره وهو قولنا لا يجره الميتة يفتن ثلاث صبغات في الصبي  
على الغسل وترا واما حكمه كونها تنقلها فليلا يسترا الشعر وجها بجمعه و  
الوجه الى البثرة وجها اذا شعر من الامور التي تزل وتناور في الحجة  
علافة شرة الحلو وكما قالوا الكرامة الثالثة في الصلاة بل لا يجزئ الماء الوجب  
من الرجمة التي تواج المصلي وهو قولنا باخا الشعر من غير صبغها شحها والى  
المصلي وهو اظهر في الحزن والامة علمها فان ذلك الميتة من الطاعات  
وتصها من الصلوات باو احضر او غيره ليعظر الله تعالى اليها فيرجمها بهذا  
ما ظهر من حجة ذلك والله اعلم وهو قول ابي حنيفة والثاني في الحامل  
اذ ماتت وفي بطنها جنين حي يشو بطنها مع قولنا ان ذلك في الحيوان واليه احمد  
انه لا يضر فالاول مشدود من حيث حرمه الجنين والثاني لا يحققه من حقه عدم الشق  
مشدود من حيث حرمه الميتة فخرج الامر الى من يجره الميتة وهو قولنا في حنيفة  
ان المستطاد اذا ولد بعد اربعة اشهر ووجد ما يدل على الحياة فمرطاس وحركة  
ورضاع غسل وصلى عليه مع قولنا ان ذلك في الحقة فانها شتران  
تكون حرة لصبغها طولا مكنت وتنعقن منها الحجة ومع قولنا في  
الميتة ان لا يصبغ عليه الا ان يظهر لها اثار الحياة وقا لامه غسل وصلى  
عليه واما الغسل فقد اتفق الاربعة على انه يغسل وهو من الاقوال الظاهر  
وهو قولنا لا يحق في الميتة والثاني في حقه قولنا انه لا يجزئ الميتة الفاسل  
مع قولنا ان يجره فالاول لا يحققه والثاني مشدود فخرج الامر الى من يفتن  
الميتة وهو قولنا ان الغاسل فبالا المقصود من الغسل النظافة وهو حاصلة بالانية  
وهو الثاني ان الغاسل فبالا الميتة في هذه الطهارة ولو قلنا ان الغسل  
فيها النظافة فهي من حلة الاعمال الصالحة وقد قال صلى الله عليه وسلم